

لفظة كان بهذا أول من ثبوتها قالوا لغاية بولكر من الطب الباطن في كتابه
 مقدم أهل السنة والجماعة وهو المراد حيثما أطلقوا لفظة في كتابه
 الكلام إن الله تعالى لا يخلو تلك القدرة لا يخلو أفعالها فمنها ما هو
 أي بالنسبة إليه جملة الشر وطمن الشرط والقدرة كالشر وطمن الفعل
 كالشرط فكما لا يوجد الشرط ولا بشرطه كذلك لا توجد القدرة بل لا
 فعل ويجوز أن يوجد الفعل بدون قدرته كحادثه كجوز أن يوجد الشرط
 بلا شرط وعنده القدرة أي المسماة بالمكنة شرط التكليف مفاد منه عليه
 ضرورة وجوب تقدم الشرط على الشرط وهي عبارة عن عدم أهل
 المسنة عن سبلة الآلات أي آلات الفعل وصحة الأسباب أو المسببات
 بناء على أن من كان كذلك أي سليم الآلات وقد صحت له الأسباب فإن الله
 يخلق له القدرة عند الفعل كذا البري سبحانه العادة لا يسأل عما
 يفعل سبحانه ومن مشايخنا معشر أهل السنة من ذهب إلى أن القدرة
 المتعاقبة المكنة أعني المستجوعة لشرائطها المتأخر لتقدم حقيقة على
 الفعل وبالله التوفيق الأصل الثاني أن فعل العبد وإن كان كسبا له
 فهو واقع بمسببة الله وإرادته وهي عطف تفسيره للشيء وإرادته
 ومتبينة تعال متعلقة بكل كايين غير متعلقة بما ليس بكاين فهو تعال
 يريد ما نسبه شر من كفر وغيره من المعاصي كاهو يريد الخي من إيمان
 وغيره من الطاعات ولو لم يرده أي الشر لم يقع هذا هو المعنى وضعف المسلف
 وقد انفقوا على جواز أسناد الكل إليه جملة بقا لجميع الكائنات كقراءة
 لله تعال ومنه من منع انفصاله فقال لا يقال أنه يريد الكفر والفعل
 وانعنى لإيهاه الكفر وهو الظلم والكفر والاعتق ما موربه لا

الأصل الثالث فعل العبد
 كمشيئة

إليه بعض الحكماء أن الأمر هو الإرادة وعند الألبان من يجب التوقف
 عن الإطلاق إلى التوقيف أي العلم من الشارع ولاتوقف في الاستناد
 تفصيلا فالوا وما ذكرناه من صحة الإطلاق لجمال لا تفصيلا كما يقع بالإجماع
 والمصان يقال الله تعال خالق كل شيء ولا يصح أن يقال خالق الغا ذوات
 فخالق القدرة والخلقان مع كونهما صفة له تعال كما يقال له ما في السموات
 والأرض أي كما هو لا يقال له الزوجات والأولاد لإيهاه إضافة غير الملك
 إليه ومنهم من يجوز أن يقال الله مرد المكفر والعتق معصية معا وتسا
 عليهما وفي قول المصنف لما نسبه شر أن نسبه على أن نسبه بعض الكائنات
 بشرط النسبة إلى تعلقه بتأريضه لنا لا بالنسبة إلى صدره عنه
 تعال فخلقته الشر ليس فيجب إذ لا يفتوح منه تعال لا لسالك على فعل
 وعند المعتزلة أنه امتياز يريد من فعل العبد ما كان طاعة وسما بر الوصي
 والتابع بإرادة العبد على خلاف إرادة الله تعال فإنه لا يريد عندهم
 عدم وقوعها ويكره وقوعها فيعوا أنه يريد من الكافر الإيمان وإن لم يقع لا
 الكفر وإن وقع ويريد من العاصي الطاعة لا العنق كذا قالوا ولا يفتوح
 التمسك بما زعموا قال الله تعال وما الله يريد ظل العاصي أي ظل
 مضا فالعبد كذا بنامهم مع أن الظلم كاي من العباد بلا شك فهو ليس
 مراد الله تعال ويمثلها قوله تعال وما الله يريد ظل المؤمنين قالوا إن
 أرادته ظلهم أي ظل العباد لا أنفسهم ثم عفا بصحة عليه ظل فهو منزه سبحانه
 عنه وهذا معك عفتي وقالوا إن الله لا يأمر بالفساد والق
 تعال تعال ولا يرضى لعباده الكفر وقال تعال والله ليحول الفساق إلى
 والفساد كايين للجنة تلازم الإرادة بالهست غيرهما فالفساد ليس مراد